دور السياسات الاقتصادية في مواجهة اختلال ميزان المدفوعات في العراق للمدة (١٩٩٠-٢٠١٨)

الباحثة: حمدية عادل جليل
كلية الإدارة والاقتصاد
جامعة الموصل
hamdiyah.bap300@student.uomosul.edu.iq

أ.م.د. خالد حمادي حمدون
كلية الإدارة والاقتصاد
جامعة الموصل
Khaled_hamady@uomosul.edu.iq

المستخلص:

يهدف البحث الى تحليل دور السياسات الاقتصادية في مواجهة اختلال ميزان المدفوعات في العراق للمدة (١٩٩٠-٢٠١٨)، من خلال تحليل استقرارية السلاسل الزمنية، توصل البحث الى تأثير المتغيرات المستقلة في المتغير التابع، من اهم الاستنتاجات ان ميزان المدفوعات العراقي قد عانى خلال فترة السبعينات من عجز كبير نتيجة لعجز الموازنة العامة بسبب اختلال الهيكل الإنتاجي وانخفاض الإيرادات العامة وذلك بسبب الظروف التي مرت بها البلاد جراء حرب الخليج وفرض العقوبات الاقتصادية اما بعد عام ٢٠٠٣ فقد حقق ميزان المدفوعات العراقي فائضا لكن الاختلال مازال قائما حيث جاء هذا الفائض بالاعتماد على الصادرات النفطية أي حدوث فائض في الميزان التجاري وعجز في الحساب الرسمالي والذي ادى الى اختلال ميزان المدفوعات، وأوصى الباحث بأهم المقترحات وهي تشجيع الصادرات غير النفطية، خصوصا بعد انخفاض أسعار النفط في المدة الأخيرة كون الاقتصاد العراقي يعتمد على صادرته النفطية، وضرورة الحد من حجم وقيمة الاستيرادات والتوجه نحو استراتيجية احلال الاستيرادات والعمل على جذب الاستثمارات الأجنبية بما يتناسب مع الحاجة لتحسين الاختلال في ميزان المدفوعات وبالتالي رفع معدلات النمو الاقتصادي.

الكلمات المفتاحية: ميزان المدفوعات، الاختلال، سعر الصرف، سعر الفائدة، عرض النقود.

The role of economic policies in facing the imbalance of payments Iraq for the period (1990-2018)

Researcher: Hamdiyah A. Jalil
College of Administration and Economics
University of Mosul

Assist. Prof. Dr. Khaled H. Hamady
College of Administration and Economics
University of Mosul

Abstract:

The research aims to analyze the role of economic policies in facing the imbalance of payments in Iraq for the period (1990-2018), by analyzing the stability of time series, the research reached the effect of independent variables on the dependent variable, one of the most important conclusions is that the Iraqi balance of payments has suffered during the nineties From a large deficit as a result of the deficit of the general budget due to the imbalance of the production structure and the decrease in public revenues, due to the circumstances that the country went through as a result of the Gulf War and the imposition of economic sanctions. After 2003, the Iraqi balance of payments achieved a surplus, but the imbalance still exists, as this surplus came based on oil exports, i.e. The occurrence of a surplus in the trade balance and a deficit in the

capital account, which led to an imbalance in the balance of payments, and the researcher recommended the most important proposals, which is to encourage non-oil exports, especially after the drop in oil prices in the recent period because the Iraqi economy depends on its oil exports, and the need to reduce the volume and value of imports and move towards The strategy of substituting imports and the factor (working) to attract foreign investments in proportion to the need (need) to improve the trade in the balance of payments and thus raise economic growth rates.

Keywords: balance of payments, imbalance, exchange rate, interest rate, money supply.

المقدمة

شهدت التطورات الاقتصادية وانتقال الاقتصادات العالمية من اقتصادات منغلقة الى اقتصادات منفتحة على العالم الخارجي تطورا واضحا، اذ أصبحت البلدان ترتبط مع بعضها بمجموعة مختلفة من المعاملات الاقتصادية فالتبادل المتنوع للسلع والخدمات يترتب عليه تحويلات خارجة وداخلة فضلا عن الاعانات والقروض، ويترتب على هذه التحركات التزامات وحقوق لكل بلد نحو البلدان الأخرى تسجل في جدول يعكس الوضع الاقتصادي الخارجي للبلد يسمى ميزان المدفوعات.

ويعد ميزان المدفوعات النافذة التي يطل منها الاقتصاد الوطني على الاقتصاد العالمي وبالعكس، فهو عبارة عن سجل لكافة المعاملات الاقتصادية التي تربط الاقتصاد الوطني بالاقتصاد العالمي بعلاقات تبادلية تزدوج فيها القيود الدائنة والقيود المدينة وتتضمن حركة انتقال السلع والخدمات ورأس المال.

مشكلة البحث: تعاني الكثير من البلدان وخاصة النامية منها مشكلات في موازين مدفوعاتها أبرزها الاختلالات الهيكلية في الميزان وعدم التعرف على أسباب هذه الاختلالات وإيجاد سبل ناجعة لتصحيحها ممن مما سببت اثارا سلبية في الاقتصادات فضلا عن اختلاف تأثير المتغيرات المحددة لميزان المدفوعات بين البلدان نتيجة اختلاف أنظمتها الاقتصادية والسياسية مع تباين هذه المتغيرات بين البلدان.

أهمية البحث: تكمن أهمية البحث في تناول الاختلالات التي تعاني منها ميزان المدفوعات العراقي والوصول الى أفضل المعالجات والحلول لهذه الاختلالات عن طريق تفعيل السياسات المالية والتجارية والنقدية للوصول الى الهدف النهائي وهو التوازن في ميزان المدفوعات.

هدف البحث: يهدف البحث الى الاتي:

١. دراسة الجوانب النظرية التي استحدث من الفكر والنظرية الاقتصادية والتي اعتمدت في على العديد من المصادر التي تناولت ادبيات ميزان المدفوعات.
٢. التعرف على بعض محددات ميزان المدفوعات وبيان طبيعة العلاقة وفق منطوق النظرية الاقتصادية بين هذه المحددات وتغيرات ميزان المدفوعات في العراق.
٣. قياس وتحليل تأثير المتغيرات قيد البحث في ميزان المدفوعات في العراق لمدة (١٩٩٠-٢٠١٨).

فرضية البحث: ينطلق البحث من فرضية مفادها ان ادوات السياسات الاقتصادية (النقدية، المالية، التجارية) متمثلة في كل من (سعر الصرف، سعر الفائدة، عرض النقد، الإيرادات، النفقات، الدين الخارجي، الصادرات، الاستيرادات) تعد الية فعالة للتأثير في تحسن ميزان المدفوعات في العراق

ومواجهة اختلاله وتتباين تأثير هذه المتغيرات وفقا لفاعلية تأثير كل متغير في السياسات الاقتصادية.

منهجية البحث: اعتمد البحث منهجية التحليل الاقتصادي بأسلوبين، الأول الوصفي التحليلي، الذي يستند على النظرية الاقتصادية، والثاني الكمي القياسي والذي يستند الى طرائق القياس الاقتصادي وادواته لقياس أثر المتغيرات الاقتصادية في ميزان المدفوعات ومن ثم تفسير نتائج الاتجاه الكمي لتقييم الجانب التطبيقي في العراق

أولا. الجانب النظري:

١-١. مفهوم ميزان المدفوعات: ترتبط البلدان بمعاملات اقتصادية فيما بينها وهذا الارتباط يلزم انتقال الموارد المالية والافراد والاستثمارات ورؤوس الأموال بين البلدان ويترتب على هذا التحول التزامات وحقوق لكل بلد تجاه الأخر وتقوم هذه البلدان بتسجيل كافة العمليات الاقتصادية التي تتم فيما بينها في دفتر خاص والذي يطلق عليه ميزان المدفوعات، لهذا هنالك مفاهيم عدة لميزان المدفوعات منها بانه جدول حسابي يبين حقوق البلد والتزاماتها تجاه العالم الخارجي خلال مدة زمنية معينة (عباس، ٢٠١٦، ٨). ويعرف أيضا على انه بيان احصائي يدون فيها جميع التعاملات الاقتصادية التي تتم بين المؤسسات المحلية والحكومات والمواطنين لبلد من البلدان مع مواطني ومؤسسات وحكومات اجنبية، وهو ذو طرفين لتلك المعاملات (فرحان، ٢٠١٤، ٤٥٨). ويعرف أيضا بانه نظام مسك الدفاتر لتدوين كافة الايصالات والمدفوعات ذات التأثير المباشر على سير الأموال بين البلد (قطاع الحكومة والقطاع الخاص) والبلدان الأجنبية (Mishkin, 2005, 467).

١-٢. خصائص ميزان المدفوعات:

أ. ميزان المدفوعات ينصب على المعاملات الاقتصادية الدولية حصرا سواء كانت معاملات اقتصادية عاجلة ام أجلة

ب. المقيمون هم من تتوفر فيهم ميزة الإقامة الدائمة في البلدة وقد يكونوا افرادا طبيعيين او اعتباريين كالمؤسسات والشركات والبنوك (مساعدية، ٢٠١٩، ١٢٤).

١-٣. اختلال ميزان المدفوعات: تعد حالة اختلال ميزان المدفوعات من الحالات الأكثر شيوعا له ولا سيما في البلدان النامية، فالاختلال في الميزان هو حالة اللاتوازن بين مدفوعات البلد و مقبوضاتها، ويكون ميزان المدفوعات في حالة اختلال اذا تحقق فائضا او عجزا، وهذه الخلل لابد من ازالته من خلال اتخاذ الإجراءات الازمة لمعالجته، والاختلال مفاده ان التساوي المحاسبي تم بطريقة مفاجئة غير مهيأة للاستقرار والثبات، ويلزم دراسة كافة عناصر ميزان المدفوعات من اجل معرفة موضع الخلل هل هو في ميزان الخدمات او المعاملات الرأسمالية او انه في الميزان التجاري . ومحاولة معالجة هذا الاختلال مهما كانت صوره والتخفيف من حدة الأثر الذي من ممكن ان يخلفه (ربعي ومويسات، ٢٠١٩، ٢٩).

١-٤. أثر السياسات الاقتصادية في ميزان المدفوعات:

أ. **السياسة النقدية وميزان المدفوعات:** المتغيرات النقدية بالغة التأثير في ميزان المدفوعات وأسعار الصرف للعملات المحلية، حيث تسبب غالبا فائضا او عجزا في ميزان المدفوعات لدولة ما وتعكس بدورها اثاراً للنظام الاقتصادي داخل البلد، كما يمكن استخدام السياسة النقدية غالبا لتعديل حالات الاختلال التي يعاني منها ميزان المدفوعات، وتؤدي السياسة النقدية دوراً في تصحيح هذا الاختلال حيث تستند النظرية النقدية على التميز بين النقود من مصدر داخلي (السيولة المحلية)

والنقود من مصدر خارجي (الاحتياطيات الدولية) ويعد ميزان المدفوعات ظاهرة نقدية، ففي ظل الاقتصاد المفتوح وثبات أسعار الصرف فان عرض النقد هو المتغير الذي يؤثر بعجزاً او فائضا في ميزان المدفوعات وبذلك فهو لا يعد أداة مستقلة كما هو في الاقتصاد المغلق، اذ يعتبر عرض النقد متغيرا مستقلا بإمكانه التأثير في ميزان المدفوعات (نعماني وعبرون، ٢٠١٦، ٥٧).

ب. **السياسة المالية وميزان المدفوعات:** لا يوجد في عالمنا المعاصر دولة لا ترتبط بعلاقات مع بقية دول العالم على اختلاف مستويات هذه الارتباطات والعلاقات، وتحظى العلاقات الاقتصادية الدولية باهتمام واسع من صانعي السياسات الاقتصادية الدولية وعلى أساسها يتم تخصيص الموارد وفق نظريات الاقتصاد البلداني مما تحقق التوازن الخارجي والداخلي هدفا هاما من اهداف سياسات البلدان وخاصة السياسة المالية الذي يمكن ان تسهم من خلال استخدام ادواتها في المحافظة والتأثير على التوازن في ميزان المدفوعات وأيضا التأثير في أسعار صرف العملة المحلية وموقفها في سوق الصرف الأجنبي ومن ابرز أدوات السياسة المالية التي تلجا لها السلطة المالية للتأثير في ميزان المدفوعات وسعر الصرف هي سياستا الضريبة والاتفاقية. ويشهد الاقتصاد العالمي اختلالات في التوازنات الاقتصادية الكلية، حيث هناك علاقة قوية ما بين توازن الموازنة العامة (التوازن الداخلي) والتوازن ميزان المدفوعات (التوازن الخارجي) وخاصة بين اقتصادات البلدان المتقدمة، فظهور الاختلال تؤدي الى ارتفاع تدفق رؤوس الأموال فيما بينها، ويأتي العجز نتيجة لنزوح رؤوس الأموال الخاصة منها الى الخارج والذي يولد تفاقما في اتجاه انخفاض في أسعار صرف عملاتها، فاقتصادات الفائض عادة ما تمثل انسيابا لرؤوس الأموال نحو الداخل، ومن ثم فهي أيضا تعاني من مضاعفات الاختلال، أي زيادة حدة الاختلالات (الدعمي، ٢٠١٠، ٩٢).

ج. **السياسة التجارية وميزان المدفوعات:** لعل التدابير الأكثر شيوعا في معالجة ميزان المدفوعات هي تقليص الاستيرادات وتنشيط الصادرات إذا كان العجز في ميزان المدفوعات ناتج عن ضعف الصادرات فيتم معالجته من خلال سياسة تجارية تهدف الى تشجيع الصادرات عن طريق تقليل أسعار السلع المصدرة من خلال: (نعماني وعبرون، ٢٠١٦، ٦٤)

- تخفيض تكاليف انتاجها عن طريق الضغط على العوائد الخاصة لعوامل انتاجها.
- تقليل او اعفاء رسوم التصدير ومنح حوافز تصديرية واعانات لمنتجي السلع المعدة للتصدير.
- تحسين جودة السلع المصدرة وفتح أسواق جديدة.

١-٥. العوامل المؤثرة في ميزان المدفوعات:

أ. **أثر سعر الصرف على ميزان المدفوعات:** يمثل الطلب على العملة الأجنبية عرض المواطنين للعملة المحلية والذي يستمد مصدره من مختلف المعاملات الاقتصادية التي تظهر في الجانب المدين لميزان المدفوعات، وبالتالي فان التوازن في سوق الصرف الحر يرتبط بالتوازن في ميزان الدفوعات والذي يعرف بالتوازن السوقي، حيث ان التغيرات في سعر الصرف تعمل على تصحيح الاختلال في ميزان المدفوعات تلقائيا دون الحاجة للاحتفاظ بالأرصدة الخارجية، ويمثل العجز في ميزان المدفوعات فائضا في العملة الوطنية في سوق الصرف مما يؤدي الى انخفاض القيمة الخارجية لها ويعطي بدوره ميزة تنافسية للأصول المالية والسلع والخدمات، والتي تصبح ارخص نسبيا فتشجع الصادرات ويقلل الاستيرادات ويفترض استمرار انخفاض القيمة الخارجية للعملة المحلية حتى يختفي العجز، والعكس في حالة الفائض (عبدالمجيد، ٢٠١٧، ١٨٠).

ب. **أثر سعر الفائدة على ميزان المدفوعات:** ان التغير في سعر الفائدة يبدي أثراً في حركة رؤوس الأموال ويؤدي زيادة أسعار الفائدة المحلية الى تدفق رؤوس الأموال الى الداخل، وبالعكس فان انخفاض سعر الفائدة المحلي يؤدي الى خروج رؤوس الأموال، وذلك بسبب ان المراكز المالية الخارجية الأخرى تصبح أكثر جاذبية بالنسبة للمستثمرين (هبة واخرون، ٢٠١٩، ٦).

ج. **اثر عرض النقود على ميزان المدفوعات:** يختلف عرض النقد من دولة لأخر حسب التطور الاقتصادي للدولة ويتأثر بعوامل كثيرة ويمكن النظر لعرض النقد على انه مجموعة وسائل الدفع التي لها قبول في تسوية المعاملات الدولية والمحلية، وهناك علاقة عكسية بين سعر الفائدة وعرض النقود أي كلما زاد عرض النقود انخفض سعر الفائدة، وكلما انخفض عرض النقود زاد سعر الفائدة فعندما يكون ميزان المدفوعات في حالة عجز فان ارباب رؤوس الأموال يقومون بتحويل رؤوس اموالهم الى خارج البلد بغية الحصول على عائد اكبر مما يتسبب في انخفاض عرض النقد في ذلك البلد والسبيل الوحيد لاستقطاب رؤوس الأموال هو رفع سعر الفائدة في هذا البلد وبالتالي عودة رؤوس الأموال للبلد وزيادة الاستثمارات مما يؤدي الى زيادة الإنتاج وبالتالي زيادة الصادرات وتحسن في الميزان التجاري وزيادة الدخل وارتفاع في الناتج المحلي وبالتالي يتم علاج الاختلال في ميزان المدفوعات (لخضر وبوفحص، ٢٠١٧، ٢٤٠-٢٤١).

د. **أثر الإيرادات العامة على ميزان المدفوعات:** تعد الإيرادات من اهم ادوات السياسة المالية التي تعتمد عليها البلدان لتغطية نفقاتها المتزايدة، فكل دولة تعتمد على مصادر مختلفة ومتنوعة من الإيرادات التي تمكنها من الانفاق على مرافقها والمشاريع العمومية، والذي بدورها تؤدي الى تحسين ميزان المدفوعات (دردوري، ٢٠١٤، ٦١).

ه. **أثر النفقات العامة على ميزان المدفوعات:** يحتل الانفاق العام (الاستثماري، الاستهلاكي الجاري) دورا مهما في جميع اقتصادات دول العالم والذي يعمل على تحقيق النمو الاقتصادي ولا سيما الانفاق الاستثماري، فعند زيادة مستواه سوف يؤدي الى زيادة الطاقات الإنتاجية التي تودي الى زيادة المعروض السلعي والذي سيترتب عليه زيادة الدخل القومي، وبالتالي تشجيع المشاريع الخاصة للقيام باستثمارات جديدة (تجهيز المشاريع الحكومية بالخدمات والسلع الأساسية لإتمام عملها وإنتاج قدر اكبر من الخدمات والسلع الاستهلاكية لسد الطلب المتزايد)، وهذا بدوره يسهم بدرجة كبيرة في ارتفاع الناتج المحلي الإجمالي وبالتالي تحسين ميزان المدفوعات، كما ان الانفاق الاستهلاكي الجاري سيؤدي الى زيادة الإنتاج القومي عن طريق اسهامه في زيادة الطلب والذي بدورة يؤدي الى زيادة الناتج المحلي الإجمالي وتحسين ميزان المدفوعات (نصيف، ٢٠١٩، ٣).

و. **أثر دين الخارجي على ميزان المدفوعات:** يسهم التمويل الأجنبي في ارتفاع الاستثمار الإجمالي للدول النامية، والذي يؤدي الى ارتفاع معدلات نمو الناتج المحلي الإجمالي، وبالتالي تحسين ميزان المدفوعات وذلك بشرط ان يكون حجم انسياب هذه التمويل يفوق حجم تصدير الفوائد والاقساط والارباح للخارج، واغلب البلدان النامية تعاني من عجز هيكلي مستمر في ميزان مدفوعاتها (فريدة، ٢٠١٠، ٥٠). وبعد ان وصلت الديون الخارجية الى مستويات حرجة في البلدان النامية، أصبحت مدفوعات خدماتها تتضمن أحد اهم العوامل المتسببة للعجز في حساب العمليات الرأسمالية (أقساط) والحساب الجاري (الفوائد)، وهكذا أصبح المأزق التي تواجهه مجموعة البلدان النامية وبعد ان كان الاقتراض طريقة مؤقتة لسد عجز في ميزان المدفوعات أصبح الافراط في الاقتراض عاملا جوهريا مسببا لهذا العجز (مساعدية، ٢٠١٩، ١٢٦).

ز. **أثر الصادرات على ميزان المدفوعات:** تؤدي الصادرات دورًا حتميًا في التنمية الاقتصادية للبلد، وتشكل أحد أهم مصادر الدخل من النقد الأجنبي. فالصادرات لا تخفف الضغط على ميزان المدفوعات فحسب، بل تخلق أيضًا فرص عمل للحد من البطالة، ومساعدة البلاد على الاندماج في الاقتصاد العالمي وتقليل تأثير الصدمات الخارجية على الاقتصاد المحلي، الزيادة في حجم الصادرات تدعم دائمًا الميزان التجاري. ومع ذلك، يجب أن تكون هذه الزيادة أكبر من حجم الواردات، إذا زاد حجم الصادرات بنفس النسبة أو أقل من الاستيرادات، فإن هذه الزيادة في الصادرات لن تدعم هذا الميزان (Rashidin, et al., 2017). وتسعى دول العالم مهما كانت امكانياتها ومواردها الى الحاجة الى تصريف جزء من منتجاتها نحو البلدان الأخرى، اذ يعد قطاع التصدير من القطاعات المهمة التي أصبحت تعتمد عليها البلدان في تحقيق ميزان تجاري إيجابي حيث تؤدي زيادة الصادرات الى ارتفاع الناتج المحلي الإجمالي وبالتالي تحقيق فائض في ميزان المدفوعات، اما بالنسبة لصادرات البلدان النامية يتضح من الواقع الهيكلي الذي يعاني منه ميزان مدفوعاتها من تفاقم العجز في الميزان التجاري (عليمات وبطاينة، ٢٠١٨، ٣٦٣).

ح. **أثر الاستيرادات على ميزان المدفوعات:** يشكل جانب الاستيرادات من السلع والخدمات في التجارة الخارجية جزء هاما للاقتصاد المحلي حيث تحصل البلدان من خلاله على السلع والخدمات التي لا يمكن انتاجها او عرضها بميزة نسبية أفضل من البلدان الأخرى وتعمل الاستيرادات على تهيئة الظروف المناسبة للنمو الاقتصادي (عبدالرحمان، ٢٠١٤، ١١٧). اما زيادة قيم المستوردات من السلع الاستهلاكية فتؤثر سلبا في ميزان المدفوعات كونها تشكل استنزاف للموارد الاقتصادية من خلال زيادة الأهمية للاستهلاك من الدخل القومي على حساب الاستثمار.

١-٦. الاستعراض المرجعي:

أ. دراسة (Oladipupo & Onotaniyohuwo, 2011) بعنوان:

Impact of Exchange Rate on Balance of Payment in Nigeria.

تهدف الدراسة إلى التعرف على أثر سعر الصرف على ميزان المدفوعات في نيجيريا من خلال سلسلة زمنية مداها (٣٩) باستخدام طريقة المربعات الصغرى الاعتيادية (OLS)، اعتمد البحث على ميزان المدفوعات كمتغير معتمد وكل من (سعر الصرف ،معدل التضخم، الناتج المحلي الإجمالي، المستوى الأسعار، سعر الفائدة، عرض النقود، الائتمان المحلي) كمتغيرات مستقلة، توصل البحث الى وجود علاقة عكسية بين ميزان المدفوعات مع كل من (سعر الصرف، عرض النقود ،معدل التضخم، سعر الفائدة)، ووجود علاقة طردية بين ميزان المدفوعات مع كل من (الائتمان المحلي، الناتج المحلي الإجمالي)، وأوصى البحث الى استخدام سعر الصرف جنبا الى جنب مع أدوات السياسات النقدية والمالية، إحلال الاستيرادات وتنويع الصادرات.

ب.دراسة (Imoisi, Olatunji and Ekpenyong, 2013) بعنوان:

Monetary Policy and Its Implications for Balance of Payments Stability in Nigeria: 1980-2010.

تهدف الدراسة الى تحليل فعالية السياسة النقدية في تحقيق الاستقرار في ميزان المدفوعات في نيجيريا، وكذلك تهدف الى تحقيق بعض اهداف الاقتصاد الكلي من بينها التوازن في ميزان

المدفوعات، ودراسة العلاقة بين ميزان المدفوعات والسياسة النقدية من خلال سلسلة زمنية مداها (٣٠) باستخدام طريقة مربعات الصغرى الاعتيادية (OLS)، اعتمد ميزان المدفوعات كمتغير معتمد وكل من (عرض النقود، سعر الفائدة، سعر الصرف) كمتغيرات مستقلة، توصل البحث الى وجود علاقة طردية بين كل من (عرض النقود، سعر الصرف) وميزان المدفوعات، ووجود علاقة عكسية بين سعر الفائدة وميزان المدفوعات.

ثانيا. الجانب العملي:

٢-١. التطور التاريخي لميزان المدفوعات في العراق: يمكن ملاحظة التطور التاريخي لميزان المدفوعات في العراق خلال المدة (١٩٧٥-٢٠١٨).

القيم: مليون دولار

- **١٩٧٥-١٩٨٠:** ارتفع ميزان المدفوعات بمقدار (4882) ليكون الفائض عند (4742) بسبب ارتفاع أسعار النفط وتحسن الإيرادات النفطية وزيادة الصادرات.
- **١٩٨٠-١٩٨٥:** انخفض ميزان المدفوعات العراقي بمقدار (5093-) ليكون العجز عند (350.8) بسبب انخفاض العوائد النفطية وظهور اندلاع الحرب العراقية الإيرانية الذي أدى الى عسكرة اقتصاد وانخفاض الناتج المحلي الإجمالي.
- **١٩٨٥-١٩٩٠:** ارتفع ميزان المدفوعات بمقدار (194.1) مع بقاء العجز عند (156.7-)، جاءت هذه المدة امتداد للمدة التي سبقتها حيث شهد جزء منها استمرار الحرب العراقية الإيرانية التي توقفت عام ١٩٨٨والجزء المتبقي شهد اثار الحرب على النشاط الإنتاجي الاقتصادي للعراق واستمرار التدهور الإنتاجي للأنشطة السلعية غير النفطية وزيادة استيراد الأسلحة والتجهيزات العسكرية فضلا عن استيراد السلع الاستهلاكية والسلع التموينية.
- **١٩٩٠-١٩٩٥:** انخفض ميزان المدفوعات بمقدار (647.5-) ليكون العجز عند (804.2-) بسبب حرب الخليج الأولى وفرض الحصار الاقتصادي والعقوبات الدولية على العراق مما ادى الى انخفاض الإيرادات النفطية وانخفاض كبير في الإنتاج وتوقفت الصادرات والاستيرادات اقتصرت على السلع الأساسية فقط، وزيادة كبيرة في البطالة.
- **١٩٩٥-٢٠٠٠:** شهد العراق خلال هذه المدة توقفا في التعاملات الخارجية بسبب استمرار الحصار الاقتصادي وحالة ركود وتوقف الاستيرادات والصادرات وكان ميزان المدفوعات صفرا.
- **٢٠٠٠-٢٠٠٥:** ارتفع ميزان المدفوعات بمقدار (1449.3) ليكون الفائض عند (645.1) بسبب انتهاء الحصار الاقتصادي بعد عام ٢٠٠٣ والانفتاح العراق على العالم الخارجي مما أدى الى زيادة أسعار النفط ونمو الناتج المحلي الإجمالي.
- **٢٠٠٥-٢٠١٠:** انخفض ميزان المدفوعات بمقدار (1495.9-) ليكون العجز عند (850.8-) وذلك بسبب الزيادة الكبيرة في الانفاق العام الذي أدى الى التوسع في الاستيرادات فضلا عن الظروف الأمنية التي مر بها البلاد.
- **٢٠١٠-٢٠١٨:** اتضح ان ميزان المدفوعات كان يتذبذب بين العجز والفائض خلال هذه المدة وبلغ الفرق بين عام ٢٠١٠-٢٠١٨ فائضا مقداره (45461.6).

الجدول (١): المتغيرات المؤثرة في ميزان المدفوعات في العراق للمدة ١٩٩٠-٢٠١٨
(بالأسعار الجارية) (% من الناتج المحلي الإجمالي)

السنوات	ميزان المدفوعات	سعر الصرف	سعر الفائدة	عرض النقد	الإيرادات	النفقات	الدين الخارجي	الصادرات	الواردات
	Y	X1	X2	X3	X4	X5	X6	X7	X8
1990	-561.05	2002.39	6.125	48.25	15.18	25.35	81798.3	7.70	7.43
1991	-11578.57	2002.39	6.125	148.84	19.84	82.10	436046.2	1.29	2.50
1992	-1987.79	2002.39	6.125	100.03	8.88	57.88	176662.8	0.58	1.34
1993	-1025.43	2002.39	6.5	80.89	6.40	49.07	77142.3	0.08	0.47
1994	-228.80	2002.39	6.5	39.34	3.65	28.34	16349.1	0.04	0.06
1995	-71.50	2002.39	7.25	34.34	4.75	30.67	5613.8	0.01	0.02
1996	-62.99	2002.39	7.25	42.41	6.96	21.22	5341.7	0.01	0.02
1997	-48.99	2002.39	7.25	37.80	12.49	18.43	4486.7	63.85	42.34
1998	-34.60	2002.39	7.25	35.38	11.18	19.78	3422.6	77.90	54.34
1999	-24.37	2002.39	7.35	28.11	10.88	15.64	2603.3	77.63	60.68
2000	-20.31	2002.40	7.35	27.92	14.29	18.90	2342.7	75.70	49.63
2001	-16.25	2002.40	6.35	28.63	13.01	20.88	2024.3	65.27	61.51
2002	-28.26	2002.37	6.35	9.39	4.80	6.14	528.2	70.57	49.19
2003	-12.44	1936.00	6.35	9.80	54.03	16.57	764.8	77.39	76.84
2004	11.50	1453.42	12.5	26.97	61.97	59.21	349.5	56.27	63.96
2005	8.37	1472.00	10.5	20.25	54.99	41.93	142.7	54.35	61.39
2006	15.15	1467.42	15.5	20.84	51.37	42.18	93.8	51.03	38.62
2007	19.76	1254.57	23.5	24.50	46.70	30.10	56.5	45.90	28.19
2008	16.40	1193.08	20.25	23.52	51.11	37.83	39.1	50.33	30.73
2009	-6.25	1170.00	12.33	35.82	42.26	40.24	36.9	39.40	39.29
2010	-1.04	1170.00	9.75	37.90	43.69	43.66	41.5	39.43	34.08
2011	12.28	1170.00	9.5	34.15	50.07	36.24	33.0	44.48	27.75
2012	13.12	1166.17	9.5	30.39	47.56	41.74	26.7	44.49	29.10
2013	-2.40	1166.00	9.5	32.72	42.57	44.55	25.6	39.68	36.01
2014	-6.96	1166.00	9.5	33.99	40.79	43.83	25.8	41.34	36.95
2015	-11.23	1167.33	9.5	40.80	37.84	43.20	35.1	35.34	41.42
2016	-1.67	1182.00	7.83	43.76	27.12	37.36	36.0	32.10	39.92
2017	3.06	1184.00	4	40.19	34.30	33.44	34.4	37.96	35.64
2018	10.51	1182.75	4	35.99	42.45	32.21	31.4	43.98	35.95

المصدر: صندوق البلداني، البنك البلداني، موقع الاطلس، البنك المركزي العراقي، المديرية العامة للإحصاء والأبحاث، النشرات السنوية (١٩٩٠-٢٠١٨).

٢-٢. مرحلة توصيف الانموذج: ويتم في هذه المرحلة تحديد المتغيرات الاقتصادية الذي تم اعتمادها في البحث، وعليه فان الشكل الرياضي يكون وفق الصيغة الاتية:

$$Y = B_0 + B_1X_1 + B_2X_2 + B_3X_3 + B_4X_4 + B_5X_5 + B_6X_6 + B_7X_7 + B_8X_8$$

حيث ان:

Y = المتغير المعتمد والمتمثل بالميزان المدفوعات

X_1 = سعر الصرف

X_2 = سعر الفائدة

X_3 = عرض النقد

X_4 = الإيرادات

X_5 = النفقات

X_6 = دين الخارجي

X_7 = الصادرات

X_8 = الاستيرادات

٢-٣. نتائج اختبارات استقرار السلاسل الزمنية: توضيح نتائج تحليل السلاسل الزمنية محل البحث والمبنية في الجدول (٢) لاختبار استقراريتها عبر الزمن عن طريق اجراء اختبارات جذر الوحدة، وتحديد درجة استقراريتها باستخدام اختبار ديكي فولر الموسع، والجدول (٢) يوضح نتائج اختبارات جذر الوحدة للمتغيرات محل البحث.

الجدول (٢): ملخص نتائج اختبار ديكي فولر الموسع لاستقرارية السلاسل الزمنية لجميع المتغيرات خلال المدة (١٩٩٠-٢٠١٨)

	القيمة المحسوبة	القيمة الجدولية عند مستوى معنوية 0.05	النتيجة
Balance of Payment	-82.48773	-2.98623	غير مستقر
Exchange rate	-0.59317	-2.97185	مستقر عند المستوى
Interest rate	-2.27702	-2.97626	مستقر عند المستوى
Show money	-2.44696	-2.97185	مستقر عند المستوى
Revenues	-1.52231	-2.97185	مستقر عند المستوى
Expenses	-6.24859	-2.99188	غير مستقر
External debt	-7.77269	-3.02069	غير مستقر
Exports	-2.94563	-3.06086	مستقر عند الفرق الثاني
Imports	-3.52269	-3.004886	غير مستقر

المصدر: من اعداد الباحثان بالاعتماد على برنامج Eviews 10.

يتضح من الجدول (٢) انه حسب اختبار ديكي فولر الموسع ان المتغيرات (ميزان المدفوعات، النفقات، دين الخارجي، الاستيرادات) غير مستقرة بسبب الأوضاع الغير المسقرة في العراق، والمتغيرات (سعر الصرف، سعر الفائدة، عرض النقد، الايرادات) فهي مستقرة عند المستوى، والمتغير الصادرات مستقر عند الفرق الثاني.

٢-٤. تقدير الانموذج: بعد الانتهاء من مرحلة التحقيق من استقرار السلاسل الزمنية للمتغير المعتمد والمتغيرات التفسيرية، تأتي خطوة صياغة النموذج الذي يأخذ الشكل التالي:

Y= F (Dx1 Dx2 Dx3 Dx4 Dx5 Dx6 Dx7 Dx8)

الجدول (٣): ملخص نتائج التقدير

Method: Least Squares				
Sample: 1990 2018				
Included observations: 29				
Variable	Coefficient	Std. Error	t-Statistic	Prob.
C	-2186.532	1486.165	-1.471257	0.1568
X1_EXCHANGERATE	0.956294	0.542619	1.762369	0.0933
X2_INTERESTRATE	5.539177	33.72811	0.164230	0.8712
X3_SHOWMONEY	22.19784	9.138353	2.429086	0.0227
X4_REVENUES	15.57996	14.96683	1.040966	0.3103
X5_EXPENSES	-7.303035	19.28650	-0.378661	0.7089
X6_EXTERNAL_DEBT	-0.032702	0.004101	-7.973344	0.0000
X7_EXPORTS	-4.388087	13.31009	-0.329681	0.7451
X8_IMPORTS	-3.429710	16.08502	-0.213224	0.8333
R-squared	0.956570	Mean dependent var		-538.6458
Adjusted R-squared	0.939198	S.D. dependent var		2163.296
S.E. of regression	533.4262	Akaike info criterion		15.64564
Sum squared resid	5690869.	Schwarz criterion		16.06998
Log likelihood	-217.8618	Hannan-Quinn criter.		15.77854
F-statistic	55.06405	Durbin-Watson stat		2.367016
Prob(F-statistic)	0.000000			

المصدر: من اعداد الباحثان بالاعتماد على برنامج Eviews 10.

وبالنظر الى نتائج التقدير الواردة أعلاه يتضح لنا ما يلي:

أ. بالنسبة لاختبار معنوية معادلة الانحدار لدالة ميزان المدفوعات (Y) يلاحظ ان قيمة F-statistic المحسوبة جاءت مساوية (55.064) وهي قيمة معنوية، وتؤكد ذلك قيمة P-Value التي جاءت مساوية (0.000)، وهو الامر الذي من خلاله نستطيع رفض فرضية العدم ونقبل الفرضية البديلة والتي تنص على ان المتغيرات المفسرة لها أثر معنوي على المتغير المعتمد.

ب. يتضح ان قيمة معامل التحديد R^2 التي جاءت تساوي (0.95) أي ان (95%) من التغيرات الحاصلة في المتغير التابع تفسر بواسطة المتغيرات المفسرة والمتبقي يعود الى متغيرات لم تضمن في النموذج.

ج. قيمة إحصائية Durbin-Watson stat والتي بلغت (2.36) مما يعني عدم وجود مشكلة الارتباط الذاتي بين البواقي لذا تقبل فرضية العدم التي تنص على عدم وجود مشكلة وترفض فرضية البديلة.

د. وجود علاقة طردية بين ميزان المدفوعات وعرض النقد ذات التأثير المعنوي عند مستوى معنوية 5%، اذ بلغت قيمة المعلمة (22.19) وكانت معنوية، وتعزى هذه العلاقة الطردية من خلال البيانات خلال المدة البحث الى ان هناك سياسة تحكم في عرض النقد.

ه. وجود علاقة عكسية بين ميزان المدفوعات والدين الخارجي ذات تأثير معنوي عند مستوى معنوية 5% اذ بلغت قيمة المعلمة (0.032-) وكانت معنوية، وهذا يتطابق مع النظرية الاقتصادية.

و. اتضح من خلال تحليل الأنموذج القياسي عدم معنوية المتغيرات كل من (سعر الصرف، سعر الفائدة، الإيرادات، النفقات، الصادرات، الاستيرادات).

٢-٥. لا وجود لارتباط ذاتي ما بين الأخطاء: من خلال اختبار Durbin-Watson stat والذي يحدد مدى وجود الارتباط الذاتي بين المتغيرات المستقلة، حيث ان قيمة D.W تساوي (2.36) ومقارنة هذه القيمة المستخرجة مع القيم dl و du الدالين المحددة بين (0.950 dl و 2.069 du) فأننا نقبل الفرضية العدم H0 القائلة بعدم وجود مشكلة الارتباط الذاتي.

٢-٦. ثبات التباين لحد الخطأ العشوائي: يلاحظ من خلال الجدول (٤) ان قيمة F (1.454689) وهي ذات دلالة إحصائية غير معنوية اذ ان Prob.F = 0.2386 وهي اكبر من 0.05% وكذلك بالنسبة الى قيمة Chi-Square التي بلغت (1.483582) وهي أيضا ليست معنوية اذ ان قيم الاحتمالية بلغت Prob .Chi-Square = 0.2232، فإننا نقبل فرضية العدم أي ثبات التباين لحدود الخطأ في النموذج المقدر.

الجدول (٤): نتائج اختبار الانحدار الذاتي المشروط بعدم تجانس التباين الشرطي للأخطاء ARCH

Heteroskedasticity Test: ARCH			
F-statistic	1.454689	Prob. F(1,26)	0.2386
Obs*R-squared	1.483582	Prob. Chi-Square(1)	0.2232

المصدر: من اعداد الباحثان بالاعتماد على برنامج Eviews 10.

٢-٧. لا وجود لمشكلة التعدد الخطي: لتوضيح العلاقة بين المتغيرات المستقلة وفقا لاختبار كلاين فان الانموذج خالي من مشكلة التعدد الخطي عندما يكون مربع معامل الارتباط البسيط للمتغيرات المستقلة أصغر من معامل التحديد في النموذج. وعندها وفقا لاختبار كلاين تكون حالة التعدد الخطي غير خطيرة في النموذج ويمكن قبولها، والجدول (٥) يوضح هذه الحالة اذ نلاحظ ان اعلى مربع معامل الارتباط المصفوفة الارتباطات كان بينا (DX6) دين الخارجي و (DX3) عرض النقود ويساوي (0.9242) وبالتالي فان مربع اعلى معامل ارتباط بسيط في المصفوفة يساوي (0.85)، وهي اقل من قيمة معامل التحديد (0.95).

الجدول (٥): العلاقة بين المتغيرات المستقلة وفق المصفوفة الارتباط

	X1_EXCHANGERATE	X2_INTERESTRATE	X3_SHOWMONEY	X4_REVENUES	X5_EXPENSES	X6_EXTERNAL_DEBT	X7_EXPORTS	X8_IMPORTS
X1_EXCHANGERATE	1	-0.454	0.2642	-0.785	-0.319	0.3365	-0.106	-0.176
X2_INTERESTRATE	-0.454	1	-0.293	0.5463	0.1453	-0.216	0.167	0.0931
X3_SHOWMONEY	0.2642	-0.293	1	-0.343	0.6895	0.9242	-0.64	-0.612
X4_REVENUES	-0.785	0.5463	-0.343	1	0.3323	-0.254	0.3238	0.438
X5_EXPENSES	-0.319	0.1453	0.6895	0.3323	1	0.6356	-0.492	-0.348
X6_EXTERNAL_DEBT	0.3365	-0.216	0.9242	-0.254	0.6356	1	-0.481	-0.465
X7_EXPORTS	-0.106	0.167	-0.64	0.3238	-0.492	-0.481	1	0.9231
X8_IMPORTS	-0.176	0.0931	-0.612	0.438	-0.348	-0.465	0.9231	1

المصدر: من اعداد الباحثان بالاعتماد على برنامج Eviews 10.

الاستنتاجات والمقترحات

أولا. استنتاجات:

١. عانى ميزان المدفوعات العراقي خلال مدة التسعينات من عجز كبير نتيجة لعجز الموازنة العامة بسبب اختلال الهيكل الإنتاجي وانخفاض الإيرادات العامة وذلك بسبب الظروف التي مرت بها البلد من جراء حرب الخليج وفرض العقوبات الاقتصادية اما بعد سنة ٢٠٠٣ فقد حقق ميزان المدفوعات العراقي فائضا ولكن الاختلال مازال قائما حيث جاء هذا الفائض بالاعتماد على الصادرات النفطية أي فائض في الميزان التجاري وعجز في الحساب الرسمالي أي اختلال ميزان المدفوعات.

٢. بتطبيق اختبار جذر الوحدة لبيان الاستقرارية السلاسل الزمنية اتضح ان المتغيرات الانموذج جميعها مستقرة عند المستوى ومتغير الصادرات مسقر عند الفرق الثاني وبعضها غير مستقرة والمتغير مستقر عند الفرق الثاني.

٣. أظهرت البحث وجود علاقة طردية بين المتغيرات المستقلة (سعر الصرف، سعر الفائدة، عرض النقد، الإيرادات، النفقات، الصادرات) مع ميزان المدفوعات، وعلاقة عكسية بين كل من (الدين الخارجي، الاستيرادات) مع ميزان المدفوعات.

ثانيا. المقترحات:

١. معالجة الاختلال في ميزان المدفوعات الذي يعاني منه الاقتصاد العراق من خلال تظافر جميع الجهود السياسية والاقتصادية بوضع الخطط الشاملة التي تهدف الى زيادة قيمة العملة المحلية عن طريق إيجاد بدائل للنفط من خلال تطوير القطاعات الإنتاجية الأخرى وزيادة قيم الصادرات منها وعدم الاعتماد على الموارد النفطية فقط وتشمل الخطط كافة المستويات الخاصة والحكومية.

٢. تشجيع الصادرات غير النفطية، خصوصا بعد انخفاض أسعار النفط في المدة الأخيرة كون اقتصاد العراقي يعتمد على صادرته النفطية، وضرورة الحد من حجم وقيمة الاستيرادات والتوجه نحو استراتيجية احلال الاستيرادات.

٣. العمل على جذب الاستثمارات الأجنبية بما يتناسب مع حاجة لتحسين الاختلال في ميزان المدفوعات وبالتالي رفع معدلات النمو الاقتصادي.

٤. الاستفادة من التجارب الدولية في معالجة الاختلال في ميزان المدفوعات وحل المشكلات الاقتصادية التي يعاني منها اقتصاد العراق كون ان هذه المشكلات مترابطة مع بعض وتشمل مختلف الصناعات الاقتصادية.

المصادر

أولا. المصادر العربية:

١. الدعمي، عباس كاظم، ٢٠١٠، السياسات النقدية والمالية وأداء سوق الأوراق المالية، ط١، دار صفاء للنشر والتوزيع، عمان.

٢. الجيلالي، مهدي، ٢٠١٩، الاختلال في ميزان المدفوعات الأسباب وآليات المعالجة: دراسة حالة الجزائر للمدة من ٢٠٠٨ الى ٢٠١٧، رسالة ماجستير، جامعة الدكتور مولاي الطاهر بسعيدة، كلية العلوم الاقتصادية والعلوم التجارية وعلوم التسيير، الجزائر.

٣. دردوري، لحسن، ٢٠١٦، فعالية السياسة النقدية في علاج عجز ميزان المدفوعات في الجزائر ١٩٩٠-٢٠١٤، مجلة الاقتصاد الصناعي، العدد ١١، جامعة محمد خيضر بسكرة، الجزائر.

٤. ربعي ومويسات، احمد، إسماعيل، ٢٠١٩، أثر تدهور العملة على ميزان المدفوعات دراسة حالة الجزائر ٢٠٠٠-٢٠١٦، رسالة ماجستير، جامعة محمد بوضياف، المسيلة، كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير، الجزائر.
٥. عباس، محسن خضير، ٢٠١٦، أثر تقلبات سعر الصرف على ميزان المدفوعات في العراق للمدة (١٩٩٠-٢٠١٦)، كلية الإدارة والاقتصاد، جامعة الموصل.
٦. عبد المجيد، عبود، ٢٠١٧، أثر تغيرات سعر الصرف على ارصدة ميزان المدفوعات الجزائري: دراسة قياسية باستخدام نماذج اشعة الانحدار الذاتي (VAR) خلال المدة ١٩٩٠-٢٠١٥، مجلة اقتصادات المال ولأعمال JFBE، المجلد ١، العدد ٤.
٧. عبدالرحمان، تسابت، ٢٠١٤، تأثير الاستيرادات على النمو الاقتصادي دراسة قياسية حالة الجزائر ١٩٩٠-٢٠١٠، مجلة الجزائرية للاقتصاد والإدارة، العدد ٦، كلية العلوم الاقتصادية وعلوم التسيير جامعة معسكر، الجزائر.
٨. عليمات وبطاينة، محمد عطالله، إبراهيم، ٢٠١٨، أثر الصادرات الزراعية على الميزان التجاري، مجلة العالمية للاقتصاد والاعمال، المجلد ٤، العدد ٣، كلية الاقتصاد والعلوم الإدارية، جامعة ال البيت، الأردن.
٩. فرحان، محمد نوري، ٢٠١٤، انعكاس حالة ميزان المدفوعات على التضخم في العراق للمدة (٢٠٠٠-٢٠١٤)، مجلة العلمية لجامعة جيهان، مجلد ١، العدد ٣، سليمانية، العراق.
١٠. فريدة، عزازي، ٢٠١٠، أثر المديونية الخارجية على ميزان المدفوعات الجزائر: دراسة قياسية اقتصادية (١٩٧٠-٢٠٠٦)، مجلة الأبحاث الاقتصادية، العدد ٤، جامعة سعد دحلب البليدة، الجزائر.
١١. لخضر وبوحفص، عقبى، حاكمي، ٢٠١٧، أثر المتغيرات الاقتصاد الكلي على ميزان المدفوعات دراسة قياسية لحالة الجزائر خلال المدة ١٩٩٠-٢٠١٣، مجلة الحقوق والعلوم الإنسانية: دراسات الاقتصادية، المجلد ٢٨، العدد ١، جامعة زيان عاشور بالجلفة، الجزائر.
١٢. مساعدية، جمال، ٢٠١٩، أثر تغير سعر الصرف على ميزان المدفوعات في الجزائر دراسة قياسية للمدة (١٩٩٦-٢٠١٦)، أطروحة دكتورة، جامعة ٨ ماي ١٩٤٥ قالمة، كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير، الجزائر.
١٣. نصيف ومحمد، محمد غازي، عبدالكريم عبدالله، ٢٠١٩، أثر الانفاق العام في متغيرات مربع كالدور في العراق للمدة (٢٠٠٥-٢٠١٦)، مجلة دراسات محاسبية ومالية (JAFS)، المؤتمر الوطني الرابع لطلبة الدراسات العليا لسنة ٢٠١٩، كلية الإدارة والاقتصاد، جامعة المستنصرية، العراق.
١٤. نعماني وعبرون، سومية، غنية، ٢٠١٦، دور السياسات الاقتصادية الكلية في تحقيق التوازن في ميزان المدفوعات دراسة حالة الجزائر ٢٠٠٠-٢٠١٥، رسالة ماجستير، كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير، جامعة أمحمد بوقرة، بومرداس.
١٥. هبة واخرون، طوال، ٢٠١٩، سبل وآليات علاج الاختلال في ميزان المدفوعات الجزائري، مجلة البناء الاقتصادي، المجلد ٢، العدد ٢، كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلو التسيير، الجزائر.

ثانيا. المصادر الأجنبية:

1. Anthony I. Imoisi, Lekan M. Olatunji and Bosco I. Ekpenyong, 2013, Monetary Policy and Its Implications for Balance of Payments Stability in Nigeria: 1980-2010 International Journal of Economics and Finance; Vol. 5, No. 3, PP196-204.
2. Mishkin S. Frederic, 2004, The Economics of Money Banking and Financial, Columbia University.
3. Oladipupo and Onotaniyohuwo, 2011, Impact of Exchange Rate on Balance of Payment in Nigeria, African Research Review, An International Multidisciplinary Journal, Ethiopia, Vol. 5 (4), Serial No. 21, PP73-88.
4. Rashidin, Md. Salamun, Ullah Irfan, Jehangir Mahad, 2017, The Influence of Balance of Payments and Balance of Trade on Exchange Rate in Developing Countries of Asia: A Case study of Bangladesh, Pakistan and India, Sonargaon University Journal Vol. 1, No. 2.